**السياسة الاجتماعية المفقودة: بين الحلول النوعية الغائبة والحلول الظرفية المنقوصة**

20-12-2022 | 00:00 **المصدر**: "النهار"

**هيام جورج ملاّط**

في غمرة الكلام، ومن الأنسب القول الثرثرة العارمة التي تعّم مجتمعنا، في حين أن الدول تنشأ وتترعرع بالكلمة وليس بالثرثرة، وأمام "شرشحة" [#لبنان](https://www.annahar.com/arabic/news/listing?tag=%d9%84%d8%a8%d9%86%d8%a7%d9%86) تجاه العالم من خلال الشرشحة الدستورية لانتخاب رئيس للجمهورية يتحلى بمزايا معنويات القيادة معتمداً رؤية منتظمة لمعالجة مأساة الوطن مع الخيّرين من أبنائه الذين يتمتعون بخلقية خدمة لبنان وليس استثماره والاستفادة منه وذلك من أجل استرداد دوره الإقليمي والعالمي واستنهاض مجتمعه بمكوناته السياسية والإنسانية،  
  
وطالما أن القيمين على القطاعين العام والخاص يتكلمون عن الإصلاح والإصلاحات، حان الوقت لإلقاء نظرة ثانية على البنيان المؤسساتي الذي يرعى الشأن الاجتماعي وعرض حلول عملية إصلاحية بعيداً عن المزايدات والعنتريات وغيرها.  
  
ولا بدّ هنا من التذكير أن لبنان نشأ على مدى حوالي القرنين الماضيين دون أن يتمتع بالنفط والغاز ومناجم ذهب وفضة وألماس وأراضٍ زراعية شاسعة وصناعة ثقيلة متقدمة، فالإنسان اللبناني تمكّن تدريجاً بشجاعة وبحكمة من رفع هذا البنيان الاقتصادي والاجتماعي المبني على الحرية وقد أدرك قيمته عند انهياره.  
  
لماذا؟  
لأن قوة المجتمع وصلابته تكمنان قبل كل شيء في قدرة مواطنيه الأخلاقية والثقافية المتمازجة بالذكاء لتقييم الظروف والاستفادة منها أو تجنب مساوئها. لذلك، نرى أن مشكلة لبنان اليوم ليست فقط في وجود أزمة نجمت عن عوامل عدة تراكمت ابتداء من سبعينيات القرن الماضي بل لأن الممارسة السياسية اللبنانية على مختلف المستويات منذ فترة طويلة منعت بروز طبقة قيادية سياسياً وإدارياً قادرة على استنباط الحلول المنهجية المعروفة. بخاصة لمعالجة هذا الإنهيار المالي من خلال إجراءات بنّاءة وملائمة للمحافظة على حقوق المواطن وليس بهضم جنى عمره، من أجل تحقيق نقلة نوعية مميزة في مختلف المجالات - ومنها في المجال الاجتماعي.  
  
فالسياسة الاجتماعية التي تخص كل المواطنين لا تتحمل الثرثرة، ولا تتميز فقط بمطالبات تصحيح الرواتب بطبيعة الحال، وإذا اعتمدتها فلا مفر من الانهيار بعد ذلك لأن المطالبات غير المدروسة في المجال الاجتماعي وغيره هي انتحارية خاصة وأن السياسة الاجتماعية في لبنان توقفت عملياً في أواسط الستينات من القرن الماضي ولم يتم تحديثها.  
  
والآن وقد انهار البنيان اللبناني نظراً لعدم التبصر، ونقولها بمرارة، لغياب مسؤولية من اعتبروا أنفسهم مسؤولين منذ أكثر من خمسين عاماً، ليس فقط على المستوى العام بل أيضاً على مستوى الهيئات الاقتصادية والمالية والاجتماعية والنقابية التي اعتمدت لغة المخادعة وليس الحوار والمواجهة البناءة والمساءلة. لا بدّ من التفكير والعمل إذا بقي للمسؤولية مكان في الضمائر.  
  
أمام بوادر الأزمة التي ترقبتها مع الكثيرين من المخلصين من مفكرين وأخصائيين، وخاصة عندما ترأست مجلس إدارة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بين 1993 و1999، فرض عليّ تطور الأمور نشر مقال في عدد صحيفة "النهار" الصادر بتاريخ 14 تموز 2017 بعنوان "متى الحلول النوعية بدلاً من الحلول الظرفية".  
  
واليوم أمام هول الكارثة التي تجذرت في مجتمعنا اللبناني منذ فترة طويلة وانفجرت ابتداء من تشرين الأول 2019 مع انهيار مالي مرتقب وانعكست سلباً على كامل البنيان الاجتماعي والمؤسساتي والعسكري والأمني،  
  
وأمام تعاسة المواطن اللبناني الشريف حامل همّ اليوم والغد عنه وعن أولاده وعائلته، وأمام التعاطف الصادر عن مجتمع عالمي وإقليمي حريص على إسداء النصائح للخروج من الإنهيار إذا رغب اللبنانيون التزام قواعد الجدّ والرصانة والنزاهة، علماً أن ثمة تحفظات كبيرة على مقترحات حلول مالية تحمّل المواطن أعباء ناجمة عن عدم إدراك مسؤول للقيمين على المال الخاص والعام خلال سنوات طويلة، لا بدّ علينا كلبنانيين من مواجهة الكارثة والإنهيار واعتماد الخطوات المسؤولة لإنقاذ الوطن واسترداد دوره.  
  
كيف وصلنا إلى هذا الدرك؟  
ليس الوقت للمحاسبة فقط بل لإنقاذ المواطن والوطن.  
  
لماذا؟  
  
لأن حقوق المواطن أصبحت حقوقاً على الورق. ولأن محاولة استرداد الماضي في معترك الأزمات من شأنه استنفاذ القوى دون استرداده مع إمكانية خسارة المستقبل. لذلك على اللبنانيين التوّجه، قبل المحاسبة، وعلى الأقل مع المحاسبة المسؤولة، إلى ضبط الحلول المجدية وتنفيذها بطريقة منهجية.  
  
أما بعد، يقتضي التأكيد، لأسباب معنوية واقتصادية وسياسية، أن التحدي الكبير يعود إلى اعتماد تقنية ملائمة للرد على انهيار المجتمع والبنية الاقتصادية والمالية والاجتماعية التي هي جزء بارز من الإشكالية السياسية الوطنية. وبالتالي ينتظم الرد المنهجي من خلال مراجعة للمقومات السياسية والاجتماعية وضرورات الانطلاق إلى الحلول النوعية بدلاً من الحلول الظرفية كالتلاعب بالرواتب وبالضرائب والرسوم التي تشكل سهولة اعتمادها ضربة للاقتصاد والمجتمع وتعطيلاً لروح المبادرة لدى المواطن.  
  
إن السياسة الاجتماعية تخص بطبيعة الحال كل مواطن وتتأثر بها جميع القطاعات المدنية والعسكرية والأمنية - علماً أن الواقع الاجتماعي هذا مرتبط عضوياً بالتنظيم الاقتصادي والمالي الهادف إلى رفع الانتاجية وضبط مقومات النمو - وعلماً أيضاً أن السياسة المالية المعتمدة ابتداء من تسعينيات القرن الماضي دون محاسبة جدّية لم تحصّن الوضع الاقتصادي والاجتماعي وشكلت العامل الرافع الأساسي للتدهور المالي لأنها اعتمدت على الاستدانة وعدم التوظيف المبرمج لنجاحات مستدامة في المجالات المنتجة (الكهرباء، الصحة، التربية، الزراعة، الصناعة، الضمان الاجتماعي، البحث العلمي...) وتخمين فوضوي للاستملاكات وصرف الرواتب والمخصصات الباهظة وغير المتناسبة مع هيكلية المجتمع اللبناني وانتاجيته. لذلك، يقتضي تحديث الهيكلية القانونية الهرمة المعمول بها حالياً واعتماد منهجية في مجال السياسة الاجتماعية انطلاقاً من الخطوات التالية:  
  
1- تحديث قانون العمل: يعود قانون العمل اللبناني لعام 1946 وما يزال في المنطق نفسه بالرغم من بعض التعديلات عليه غير الجوهرية ودون إنجاز مشروع تعديله الذي وضع عام 2001 والذي لم يباشر حتى الآن بمناقشته.  
2- تعزيز اعتماد العقود الجماعية: إن اللجوء إلى العقود الجماعية هي قليلة جداً - وبالتالي لم يتم الإستفادة اللازمة من هذا التشريع الصادر منذ عام 1964.  
3- تطوير الضمان الاجتماعي: لا تزال تقديمات الضمان الاجتماعي هي تلك التي حُدِدَت في نص قانونه الأساسي الصادر عام 1963 دون تحديثها ولم تتمكن حتى الآن من شمول كامل شرائح المجتمع اللبناني، علماً أن المنطلق الاجتماعي يفرض انتماء جميع اللبنانيين إلى الضمان الاجتماعي للاستفادة من تقديماته وترتيب تعاون مع شركات التأمين وصناديق التعاضد وغيرها لتأمين الفروقات - وذلك من أجل ضبط الأنفاق الاجتماعي والصحي وترشيده.  
4- تعزيز السياسة الصحية: ضرورة تمحور السياسة الصحية المعنية بها قانوناً وزارة الصحة العامة وفقاً للمستويات التالية:  
  
‌أ. اعتماد السياسة الصحية ومراقبة الواقع الصحي للأمراض والأوبئة التي يعاني أو من الممكن أن يعاني منها المجتمع وفقاً لمقتضيات السلامة العامة وعملاً باللوائح الصحية العالمية 2009 وسياسة منظمة الصحة العالمية.  
‌ب. اعتماد السياسة الدوائية وأفضل الوسائل لتأمين حاجات المجتمع اللبناني من الدواء ومنها المساعدة على تعزيز صناعة الدواء.  
‌ج. إنشاء وتعزيز المستشفيات الحكومية في المناطق وفقاً لخطة منتظمة واعتماد سياسة تجهيز هذه المستشفيات عديداً وعدة تأميناً للخدمات الصحية الواجب تلبيتها - مع الاشارة إلى أن إنجاح السياسة الصحية وخدمات المؤسسات الحكومية (تعاونية موظفي الدولة والطبابة العسكرية لقوى الجيش والأمن الداخلي والأمن العام وأمن الدولة) والعامة (الضمان الإجتماعي) مرهون بإنجاح نشاط هذه المستشفيات الحكومية التي تدعم ترشيد الإنفاق الصحي وتساعد في ضبط الفاتورة الاستشفائية. وفي هذا المجال بالذات ان الأسئلة كبيرة لأن النيات الطيبة لدى السلطات الصحية لا تتوافق دائماً مع الإمكانيات المتوافرة إن مالياً مع عجز الموازنة أو إدارياً مع النقص في الملاك الإداري والطبي أو تقنياً لعدم إمكانية تأمين التجهيزات اللازمة أو صحياً مع عدم إمكانية تأمين الأدوية اللازمة لبعض الأمراض المستعصية بصورةٍ مستدامة ودائمة إلخ.  
5- تحديث التشريع النقابي لممارسة سليمة للنشاط النقابي الذي يشكل مدماكاً رئيسياً في المجتمعات الحديثة ومنها لبنان وذلك بعيداً عن الاصطفاف السياسي والاستزلام وذلك من أجل الدفاع الشرس عن حقوق العاملين والاستنهاض - علماً ان المرسوم الخاص بالنقابات في لبنان يعود لعام 1952 دون أي تعديل جوهري. لذلك يقتضي في هذا المجال القيام بمعالجة قضايا حيوية للنشاط النقابي ومن أبرزها وضع هيكلية حديثة مناسبة للنقابات، وتضمين التشريع النقابي أمور غير ملحوظة حالياً وخاصة في موضوع العمل المكتوم والبطالة المقنعة والخ. وتقييم الواقع التشريعي اللبناني في المجال النقابي على ضوء التطور العالمي والمبادئ التي أقرت في اتفاقيات العمل الدولية والعربية، إن لجهة انعكاسات مضمون هذه الاتفاقيات على الواقع اللبناني وإن لجهة بعض الالتزامات الملقاة على عاتق الدولة اللبنانية نتيجة الانضمام إلى هذه الاتفاقيات - علماً أنه يبدو أنه جرى هذا الانضمام في بعض الأحيان بصورةٍ متسرعة كما حصل مع صدور القانون رقم 183 تاريخ 24 أيار 2000 الذي تقرر بموجبه انضمام لبنان إلى ستة اتفاقيات عمل عربية وصدور بعد ذلك القانون رقم 49 تاريخ 13/12/2008 الذي سجل تحفظات لبنان على بعض أقسام اتفاقيات العمل العربية رقم (1) و(17) و(18).  
  
إن مراجعة الهيكلية المؤسساتية الاجتماعية واقتراح حلول عملية إصلاحية هي بطبيعة الحال جزء من سياسة الإصلاحات التي يتكلم عنها الجميع لدرجة الثرثرة فقط لا غير - وذلك من أجل الاستنهاض السياسي والاقتصادي والمالي وإذا أردنا تسليط الضوء على مقومات السياسة الاجتماعية فلأن الإهمال والاستلشاء اللذان رافقا تحديات المجتمع اللبناني أدت إلى انهيار البنيان الاقتصادي ومنع المواطن والشركات والمؤسسات من الاستفادة العملية من زخم التطورات الهائلة في مجالات التكنولوجيات الحديثة بصورة متقدمة بالإضافة إلى إنهيار مالي سنبقى ندفع ثمنه لفترة طويلة في مختلف القطاعات المدنية والعسكرية والأمنية في حال عدم اعتماد الحلول النوعية الشجاعة والملائمة - خصوصا وأن لبنان اليوم أصبح في خضم المسألة الشرقية الجديدة التي لا يمكن لأحد أن يتكهن تاريخ انتهائها.